المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: اتفاقية الاطار الاستراتيجي بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الامريكية: آليات ومعوقات التنفيذ
اسم الكاتب: أ.م.د. سند وليد سعيد، أ.م.د. غصون كريم مجذاب، أ.م.د. حنان فالح حسن، م.د. خالد رشيد محمود، م.م. راغب فالح حسن، د. محمد فتيني محمد كنباش
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/9913
تاريخ الاسترداد: 2026/11/22 18:26 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

اتفاقية الاطار الاستراتيجي بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الامريكية: آليات ومعوقات التنفيذ

أ.م.د.سند وليد سعيد
الجامعة المستنصرية/كلية العلوم السياسية
sndw097@gmail.com

أ.م.د.غصون كريم مجذاب
الجامعة المستنصرية/كلية العلوم السياسية
ghssonkareem@gmail.com

أ.م.د.حنان فالح حسن
الجامعة المستنصرية/كلية العلوم السياسية
hanan_faleh@uomustansiriyah.edu.iq

م.د.خالد رشيد محمود
الجامعة المستنصرية/كلية العلوم السياسية
khalidrashid@uomustansiriyah.edu.iq

م.م.راغب فالح حسن
الجامعة المستنصرية/كلية العلوم السياسية
ragheb.faleh@uomustansiriyah.edu.iq

د. محمد فتيني محمد كنباش
جامعة الحديدة / كلية الآداب –قسم التاريخ / اليمن
mofumo9298@gmail.com

الملخص :

تناولنا في بحثنا الموسوم (اتفاقية الاطار الاستراتيجي بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأمريكية) جذور تاريخية للعلاقات العراقية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، فضلا عن البدايات الاولى لاتفاقية الاطار الاستراتيجي بين البلدين ، والتعريف بالاتفاقية وابرز المبادئ التي تستند عليها ، وتطرقنا الى آليات تنفيذ هذه الاتفاقية في الجانب السياسي والاقتصادي والامني والعسكري ، فضلا عن بيان ابرز معوقات تنفيذ الاتفاقية لا سيما المعوقات الداخلية من خلافات بين القوى السياسية الداخلية حول تنفيذ الاتفاقية وعدم الاتفاق حول قانونيتها ، ولا يمكن اغفال المعوقات الخارجية من قوى اقليمية ودولية كالارهاب وتطورات الحرب في غزة عام ٢٠٢٣م، فضلا عن مصالح القوى الدولية كالصين وروسيا الاتحادية.

الكلمات المفتاحية : اتفاقية ، الاطار الاستراتيجي ، العراق ، الولايات المتحدة الأمريكية.

تاريخ الاستلام : ٧/ ١٠/ ٢٠٢٤	تاريخ القبول: ١/ ٤/ ٢٠٢٥	تاريخ النشر: ١/ ٦/ ٢٠٢٥

أ.م.د.سند وليد سعيد ، أ.م.د.غصون كريم مجذاب
أ.م.د.حنان فالح حسن ، م.د.خالد محمود رشيد
م.م.راغب فالح حسن ، د. محمد فتيني محمد كنباش

Strategic Framework Agreement between the Republic of Iraq and the United States of America - Implementation (Mechanisms and Obstacles)

Abstract :
In our research entitled (The Strategic Framework Agreement between the Republic of Iraq and the United States of America), we discussed the historical roots of Iraqi relations with the United States of America, as well as the early beginnings of the Strategic Framework Agreement between the two countries, defining the agreement and the most prominent principles on which it is based, and we addressed the mechanisms for implementing this agreement in the political, economic, security and military aspects, in addition to stating the most prominent obstacles to implementing the agreement, especially internal obstacles from disagreements between internal political forces regarding the implementation of the agreement and the lack of agreement on its legality, and external obstacles from regional and international powers such as terrorism and developments in the war in Gaza in 2023 AD cannot be ignored, in addition to the interests of international powers such as China and the Russian Federation.
Keywords: Agreement, Strategic Framework, Iraq, United States of America

Receipt: 7/10/2024	Acceptance: 1/4/2025	Publication: 1/6/2025

المقدمة:

"تاريخ معقد" هي الجملة التي من الممكن أن تصف العلاقات العراقية الأمريكية عبر مراحلها، فهذه العلاقة تطورت بشكل كبير على مر العقود، وتشكلت بفعل المصالح الجيوسياسية والصراعات الإقليمية والتحالفات العالمية المتغيرة، والتي تمخضت في نهايتها على احتلال أمريكي للعراق في العام ٢٠٠٣، لذا مثلت اتفاقية الاطار الاستراتيجي لعلاقة الصداقة والتعاون بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الامريكية خياراً لتخلص العراق من الاحتلال العسكري وتعويض للولايات المتحدة نظير انسحابها من العراق ولهذا تعد موضوعة الاتفاقية من المواضيع الهامة التي تخص الساحة العراقية بشكل خاص لكونها تمثل اتفاقية شاملة تنطوي على قضايا ذات علاقة بالمجالات كافة، وكحالها من القضايا الاستراتيجية ساهمت الاتفاقية وعلى وتيرة متصاعدة الى خلافات داخلية و توجهات خارجية حول قيمة وهدف وآليات تنفيذ هذه الاتفاقية على المستوى السياسي أو القانوني أو الاقتصادي أو الأمني. لذا تحاول الدراسة إحاطة هذه المسائل بالتحليل، للتبصر حول كيفية تطور

العلاقة بين العراق والولايات المتحدة؟ وصولاً إلى لحظة عقد هذه الاتفاقية وماهية آليات تنفيذها؟ وماهية المعوقات التي تجعل من تطبيق بنودها اقل قابلية للتحقق؟. حيث تسمح لنا الوقائع ان ندعي انها صعبة التنفيذ لعدة اسباب: داخلية: الاعتراض من قبل بعض القوى السياسية حول هذه الاتفاقية ومدى مصداقية الطرف الاخر. الخارجية : شعور الخوف والريبة وتقاطع المصالح لدول الجوار الجغرافي مع العراق والدول المتنافسة مع الولايات المتحدة وعدم التناسق ما بين قدرات العراق وقدرات الولايات المتحدة.

اهمية البحث :

هذه الاتفاقية وعلى اهميتها بالنظر إلى طبيعة السياسة الدولية فأنها تخص مستقبل العراق السياسي والاقتصادي والامني والثقافي وعلاقته بالقوى الدولية وعلى راسها الولايات المتحدة، وما مدى اهمية تطبيقها او الاستغناء عنها وتأثير ذلك على العراق مستقبلاً.

اشكالية البحث:

تعيد الاتفاقيات الدولية صياغة شكل العلاقات الدولية في الشكل والاسلوب. فما هو الشكل والأسلوب الذين اسبغتهما اتفاقية الاطار الاستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون بين الولايات المتحدة وجمهورية العراق على العلاقة ما بين العراق والولايات المتحدة من جهة وما بين العراق ودول الجوار من جهة ثانية وما بين العراق والقوى الاخرى من جهة ثالثة؟ وماهي آليات تنفيذها بالمجال السياسي والاقتصادي والامني والعسكري؟، فضلاً عن ماهي ابرز المعوقات الداخلية والخارجية التي تواجه تنفيذ هذه الاتفاقية؟

فرضية البحث :

تصبح الاتفاقيات الثنائية بين دول غير متناسبة في القدرات ويحيط بطرفها الأضعف وضع داخلي وخارجي متشابك ومتزعزع، أقل قابلية على أن تكون مفيدة للطرف الأضعف. لذا فان اتفاقية الاطار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة ستبقى شبه معطلة، على الرغم من محاولات احيائها من قبل الحكومات العراقية وذلك نتيجة لظروف داخلية وخارجية .

منهجية البحث :

تم استعمال المنهج التاريخي لطبيعة الموضوع الذي يستلزم الرجوع الى بعض الاحداث التاريخية ، فضلا عن المنهج التحليلي ومنهج صنع القرار وذلك للحاجة له بالدراسة.

المبحث الاول

نبذه تاريخية

تسلط هذه النظرة العامة الموجزة الضوء على المراحل الرئيسة في تاريخ العلاقات العراقية الأمريكية وصولاً إلى لحظة توقيع (اتفاق الإطار الاستراتيجي) حيث نحمل من الأسباب ما يكفي للقول إن تاريخ العلاقات العراقية الأمريكية معقد وقد تطور بشكل كبير على مر العقود، وتشكل بفعل المصالح الجيوسياسية والصراعات الإقليمية والتحالفات العالمية المتغيرة. لذا سيتم تناول المبحث من خلال مطلبين ، الاول: العلاقات العراقية – الامريكية سياق تاريخي ، والمطلب الثاني: ماهية اتفاقية الاطار الاستراتيجي ومبادئها.

المطلب الاول :العلاقات العراقية – الامريكية (سياق تأريخي)

نال العراق استقلاله عن السيطرة البريطانية في عام ١٩٣٢. في البداية، كان تفاعل الولايات المتحدة مع العراق محدودًا، وركزت بدلاً من ذلك على الشرق الأوسط الأوسع لمواجهة النفوذ السوفييتي أثناء الحرب الباردة. وساعدت الولايات المتحدة على تشكيل حلف بغداد في العام ١٩٥٥ حيث كان العراق احد اجزاءه الرئيسة إلى أن أطيح بالنظام الملكي في العراق في العام ١٩٥٨، مما أدى إلى إنشاء الجمهورية الأولى فيه، حيث كانت الولايات المتحدة حذرة من تصاعد وتيرة العلاقات للنظام الجديد مع الاتحاد السوفييتي، لذا كانت العلاقات بين العراق والولايات المتحدة متباعدة وملتبسة، خاصة بعد أن وقع العراق معاهدة صداقة مع الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٧٢. ومع ذلك، في بداية الثمانينيات أصبحت الولايات المتحدة أكثر انخراطًا مع العراق أثناء الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠–١٩٨٨)، حيث قدمت الدعم الاستخباراتي والاقتصادي للعراق تارة وللإيرانيين تارة اخرى، وصولاً للعام ١٩٩٠ إذ اتخذت العلاقات منعطفًا جذريًا عندما دخلت القوات العراقية للكويت في اب١٩٩٠. أدى هذا إلى قيادة الولايات المتحدة لتحالف دولي لدفع القوات العراقية للانسحاب من الكويت في أوائل عام ١٩٩١ونشر قوات امريكية في المملكة العربية السعودية للدفاع عنها من احتمالية قيام العراق باحتلال اراض سعودية ايضاَ، (Twinam 1997, 44) ،(اسماعيل ٢٠٠٩ ، ٧٥) ،(شوارزكوف ١٩٩٩ ، ٣٨١) ،(الخترش واخرون ١٩٩٢، ١٠٠–١٠١)، وبعد ذلك عملت

الولايات المتحدة والأمم المتحدة على فرض عقوبات اقتصادية صارمة على العراق لغرض الامتثال للانسحاب وبحجة نزع أسلحة الدمار الشامل (Desch 2007, 20-21) ، أدت العقوبات إلى معاناة إنسانية واسعة النطاق في العراق لكنها لم تنجح في الإطاحة بالنظام الحاكم. إلى أن جاءت لحظة العام ٢٠٠٣ والذي غزت فيه الولايات المتحدة العراق في اذار٢٠٠٣ (معجم الحرب على العراق ٢٠٠٧، ١٠١٨) ، مستشهدة بتهديد أسلحة الدمار الشامل والارتباطات بالإرهاب، على الرغم من أن كلا الادعاءين تم رفضهما لاحقًا. إلا أن الغزو أدى إلى الإطاحة بنظام الرئيس الأسبق صدام حسين.

واجه جيش الولايات المتحدة في العراق تحديات كبيرة، بما في ذلك التمرد العنيف والصراع "الطائفي" وصعود الجماعات المتطرفة، مما جعل عملية السيطرة على الاوضاع مكلفة على المستويات المادية والبشرية وبالتالي كان لابد أن تستجيب الولايات المتحدة للضغوط التي فرضتها الأوضاع والتفكير بوضع اجندة تفضي في النهاية إلى الانسحاب الكامل من العراق، فكان على رأس تلك الاجندة هو توقيع اتفاق ينظم عملية الانسحاب تليه اتفاقية لتنظيم علاقة مستقبلية بين الولايات المتحدة والعراق وبالفعل بدأ الجانبان التباحث في مسألة انسحاب القوات الامريكية في ضل اتفاقية سميت صوفا (SOFA) عام ٢٠٠٨ ، وجاء الحوار الاستراتيجي الامريكي – العراقي استنادا الى ما اصبحت لاحقاً(اتفاقية الاطار الاستراتيجي ٢٠٠٨) وصولاً إلى انسحاب القوات الأمريكية بشكل رسمي في العام ٢٠١١ (جمال ٢٠٢١).

المطلب الثاني :ماهية اتفاقية الاطار الاستراتيجي ومبادئها

مرت هذه الاتفاقية بمراحل عدة بدأت منذ منتصف عام ٢٠٠٧ حين تم التوقيع على (بيان إعلان المبادئ) من قبل الرئيس الأميركي الاسبق جورج بوش الأبن ورئيس مجلس الوزراء العراقي الأسبق نوري المالكي في ٢٠٠٧، وهي بداية الاتفاق التي قامت عليه اتفاقية الإطار الإستراتيجي، فضلا عن اتفاقية وضع القوات الاميركية في العراق (الاتفاقية الأمنية) عام ٢٠٠٨ بهدف خلق شراكة استراتيجية تهتم بقضايا الدفاع وتعزيز الأمن والاستقرار في العراق(عثمان لافا ٢٠٢٠).

تعرف الاتفاقية في الجانب العراقي بـ(الاتفاقية الدولية) بمعناها الدقيق، والتي لاتعد ملزمة إلا بتصديق مجلس النواب عليها، أما الولايات المتحدة فقد كانت تنوي الارتباط مع العراق بمعاهدة، وفيما كان المفاوض الاميركي ملزم بقيود قانونية ووقتية، لم يكن بستطاعته إبرام (معاهدة) كونها تحتاج الى موافقة الكونغرس وتتطلب وقت للمصادقة عليها، لذا أصرت الولايات المتحدة على

عقد الاتفاق مع العراق تحت مسمّى (اتفاقية) وليس (معاهدة) فأصبحت ملزمة للجانب الأميركي بمجرد التوقيع عليها دون الحاجة إلى مصادقة الكونغرس، لهذا يعد البعض اتفاقية الإطار الإستراتيجي ليس أكثر من اتفاق تنفيذي بين البلدين، ويرى آخرون دخول الاتفاقية في إطار (الاتفاقيات غير المتكافئة) نظرا لأنها عقدت بين الطرفين طرف قوي وآخر ضعيف(عثمان لافا ٢٠٢٠).

والاسم الكامل لهذه الاتفاقية هي اتفاقية الاطار الاستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون بين الولايات المتحدة وجمهورية العراق ، اذ تقوم على التعاون المشترك والطويل المدى بين البلدين في سبعة مجالات رئيسة التي هي الدفاع والامن والسياسة والدبلوماسية والاقتصاد والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصحة والبيئة وتطبيق القانون والقضاء(الشمري ٢٠٢٢).

صادقت جمهورية العراق على اتفاقية الاطار الأستراتيجي لعلاقة صداقة و تعاون بين جمهورية العراق و الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مجلس النواب العراقي بموجب القانون رقم (٥٢) لسنة ٢٠٠٨ المنشور بجريدة الوقائع العراقية في العدد (٤١٠٢) الصادر بتاريخ ٢٤ / كانون الأول / ٢٠٠٨ و أعتبرت نافذة اعتباراً من تاريخ ٢٠٠٩/١/١ .(ضياء الدين ٢٠١٩).

ونصت ديباجة الاتفاقية على الاتي: (سفارة جمهورية العراق في واشنطن ٢٠٠٩).

ان الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية العراق:

١- اذ تؤكدان الرغبة الصادقة لبلديهما في اقامة علاقة تعاون وصداقة طويلة الأمد استنادا الى مبدأ المساواة في السيادة والحقوق والمبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة والمصالح المشتركة لكليهما

٢- وادراكا منهما للتطورات الكبيرة والايجابية التي حدثت في العراق بعد ٩ نيسان ٢٠٠٣م ، وشجاعة الشعب العراقي في اقامة حكومة منتخبة ديمقراطيا بمقتضى دستور جديد ، وترحيبا بانها الولاية والتفويض الممنوحين للقوات متعددة الجنسية بموجب قرار مجلس الامن المرقم ١٧٩٠ استنادا الى الفصل السابع في موعد اقصاه ٣١ كانون الاول عام ٢٠٠٨م ، وتذكيرا بان الوضع في العراق يختلف اختلافا اساسيا عن الوضع الذي كان قائما عندما تبنى مجلس الامن القرار رقم ٦٦١ في عام ١٩٩٠م ، ولا سيما ان الخطر الذي كانت تشكله حكومة العراق على السلام والامن الدوليين قد زال ، وتاكيدا في هذا السياق على ان العراق ينبغي ان يعود بحلول ٣١كانون الاول ٢٠٠٨م الى مكانته القانونية والدولية التي كان يتمتع بها قبل صدور قرار مجلس الامن رقم ٦٦١.

٣- وتماشيا مع اعلان مبادئ علاقة التعاون والصداقة طويلة الامد بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأمريكية الذي تم توقيعة في ٢٦ تشرين الثاني عام ٢٠٠٧م.

٤- وادراكا منهما لرغبة كلا البلدين في اقامة علاقة طويلة الأمد والحاجة لدعم انجاح العملية السياسية ، وتعزيز المصالحة الوطنية في اطار العراق الموحد الفيدرالي ، وبناء اقتصاد متنوع ومتطور يضمن اندماج العراق في المجتمع الدولي .

٥- اذ تؤكدان مجددا على ان مثل هذه العلاقة طويلة الامد في المجالات الاقتصادية والدبلوماسية والثقافية والامنية من شأنها أن تساهم في تعزيز وتنمية الديمقراطية في العراق ، ومن شأنها كذلك قيام العراق بتحمل كامل المسؤولية عن آمنه وعن سلامة شعبة والمحافظة على السلام داخل العراق وبين بلدان المنطقة.

تقوم هذه الاتفاقية على عدد من المبادئ العامة لرسم مسار العلاقة المستقبلية بين البلدين وفق الاتي : (السفارة الأمريكية في العراق ٢٠٠٨)

١- تستند علاقة الصداقة والتعاون الى الاحترام المتبادل ، والمبادئ والمعايير المعترف بها للقانون الدولي والى تلبية الالتزامات الدولية ، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، ورفض استعمال العنف لتسوية الخلافات .

٢- ان وجود عراق قوي قادر على الدفاع عن نفسه أمر ضروري لتحقيق الاستقرار في المنطقة .

٣- ان الوجود المؤقت لقوات الولايات المتحدة الأمريكية في العراق هو بطلب من حكومة العراق ذات السيادة ، وبالاحترام الكامل لسيادة العراق.

٤- على الولايات المتحدة الأمريكية ان لا تستعمل اراضي ومياه واجواء العراق منطلقا او ممرا لشن هجمات على بلدان اخرى وان لا تطلب او تسعى لان يكون لها قواعد دائمة او وجود عسكري دائم في العراق .

ونصت الاتفاقية على تشكيل لجنة تنسيق عليا أميركية-عراقية، تلتقي دورياً، مهمتها متابعة تنفيذ بنود الاتفاقية وتمثل فيها الوزارات والمؤسسات المعنية بالمشاريع التي تحدد في إطار الاتفاقية. هذا فضلاً عن تشكيل لجان تنسيق مشتركة، عند الحاجة، تكون من مستوى أدنى، تتكون عموماً من الفنيين المختصين، وتقوم بالاشراف المباشر على تنفيذ المشاريع التي يتفق عليها الطرفان، تقدم لجان التنسيق هذه تقاريرها إلى لجنة التنسيق العليا.(عباس ٢٠٢١) .

المبحث الثاني

آليات تنفيذ اتفاقية الإطار الاستراتيجي

لكي تكون الاتفاقية ذات تأثير كبير في مسار العلاقات العراقية –الامريكية، كان لابد من وضع آليات واضحة ومناسبة للتطبيق كي تتحقق الفائدة المرجوة للطرفين وعلى اعتبار ان الولايات المتحدة الامريكية في الوزن النسبي للقوة تتفوق على العراق بشكل لا يمكن المقارنة فيه، فانه كان لابد ان تقدم عرضها بشكل مغر للعراق يتضمن مزايا لا يمكن رفضها نظراً للوضع الذي يمر به العراق ولكي يحصل العراق على فوائد ذلك العرض كان لابد من تقديم شكل مناسب ايضاً لآليات التطبيق في الجوانب الرئيسة من هذه الاتفاقية والدراسة ستستعرض أبرز تلك الآليات.

المطلب الاول: الجانب السياسي

حسب ما ذكر في نص الاتفاقية بما يتعلق بالجانب السياسي فانها تسعى إلى ما يمكن تسميته بتعزيز الاستقرار السياسي في العراق من خلال دعم الديمقراطية، وتعزيز سيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان" على الولايات المتحدة أن تبذل أقصى جهودها للعمل ومن خلال حكومة العراق المنتخبة ديمقراطياً من أجل تعزيز الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية في العراق" كما تؤكد الاتفاقية على أهمية احترام السيادة العراقية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. " وتعزيز قدرة العراق على حماية تلك المؤسسات من كل الأخطار الداخلية والخارجية"(اتفاقية الإطار الاستراتيجي ٢٠٠٨ ، ٣).

لذلك نجد أن واحدة من الأهداف الرئيسة للاتفاقية هي مساعدة العراق في بناء نظام سياسي ديمقراطي ومستقر. يتضمن ذلك دعم الانتخابات الحرة والنزيهة، وتعزيز دور المجتمع المدني، وتطوير مؤسسات الحكم الرشيد. كما تتضمن الاتفاقية التزامًا من كلا الجانبين بالتعاون في حل النزاعات الإقليمية والدولية بطريقة سلمية و تعزيز الحوار السياسي والدبلوماسي" دعم وتعزيز مكانة العراق في المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية حتى يلعب العراق دوراً إيجابياً وبناء في المجتمع الدولي" والحث على ضرورة الاستمرار في عقد اجتماعات رفيعة المستوى بين المسؤولين العراقيين والأمريكيين على أعلى المستويات لمناقشة القضايا الاستراتيجية، وتوسيع التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك و إنشاء لجان دائمة أو فرق عمل مشتركة متخصصة في مجالات معينة مثل الأمن، والاقتصاد، والتعليم، وغيرها، يمكن أن يساعد في متابعة تنفيذ الاتفاقيات وتقديم الحلول الفعالة للتحديات.(اتفاقية الإطار الاستراتيجي ٢٠٠٨،٤).

ويتطلب ذلك التأكيد على تعزيز التنسيق بين العراق والولايات المتحدة في القضايا الإقليمية، خاصة في ما يتعلق بالأمن الإقليمي والتحديات المشتركة، مثل مكافحة الإرهاب والحد من

التوترات الإقليمية. لذلك تشير الاتفاقية إلى " دعم جهود الحكومة العراقية في إقامتها علاقات إيجابية مع دول المنطقة قائمة على أساس الاحترام المتبادل ومبادئ عدم التدخل والحوار الإيجابي بين الدول، والحل السلمي للخلافات" وتصفير مشاكل العراق مع دول الجوار لاسيما تلك المتعلقة ب" المسائل المترتبة على ممارسات النظام السابق التي لازالت تلحق الضرر بالعراق، بدون استخدام القوة أو العنف" كما ترمي الاتفاقية إلى مساعدة الحكومات العراقية في الحفاظ على التوازن بين القوى السياسية المختلفة في البلاد. بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، لكي تتمكن تلك الحكومات حسب الاتفاقية من مواجهة الضغوط الداخلية المعقدة والمتشابكة حيث التهديد الإرهابي المتزايد والانقسامات الداخلية الحادة والأوضاع الاقتصادية المتعثرة فضلاً عن التحدي الذي تمثله الكيانات المسلحة التي تبطئ بناء دولة حديثة في العراق من خلال خلق اجواء متوترة وغير مناسبة لتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

وهنا لابد من الإشارة إلى قضية دعم الانتخابات في العراق، حيث بوسعنا التأكيد على أن الدعم الأمريكي للحكومات المتعاقبة كان عاملاً مؤثرا في نتائج الانتخابات وتشكيل الحكومات، حيث سعى بعض السياسيين إلى استثمار العلاقات الجيدة مع واشنطن للحصول على الدعم الداخلي وبالمقابل سعت للكيانات الرافضة لهذه الاتفاقية والدعم الامريكي إلى استثمار هذا الرفض للتعبئة الجماهيرية في تحصين قدرتها في المشاركة السياسة وتثبيت وجودها في الفضاء السياسي والاجتماعي والاقتصادي.(اتفاقية الإطار الاستراتيجي ٩،٢٠٠٨)

المطلب الثاني: الجانب الاقتصادي

من الناحية الاقتصادية، توفر اتفاقية الإطار الاستراتيجي إطارًا للتعاون الاقتصادي بين البلدين ، لكونها تهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية في العراق من خلال التعاون في مجالات مثل التجارة، والاستثمار، والطاقة، والبنية التحتية، والزراعة، والتعليم، والصحة.

إذ تشير الاتفاقية إلى " إن بناء اقتصاد عراقي مزدهر ومتنوع ومتنام في العراق، ومندمج في النظام الاقتصادي العالمي ، وقادر على توفير الخدمات الاساسية للشعب العراقي، والترحيب بعودة المواطنين العراقيين الذين يعيشون خارج البلاد في الوقت الحالي سيتطلب استثمار رأسمال غير مسبوق في إعادة البناء وتنمية موارد العراق الطبيعية والبشرية المتميزة ودمج العراق في الاقتصاد العالمي ومؤسساته" لذا اتفق الطرفات حينها على حتمية عقد " حوار ثنائي نشط حول الإجراءات الكفيلة بزيادة تنمية العراق، بما في ذلك من خلال الحوار حول التعاون الاقتصادي، واتفاقية إطار التجارة والاستثمار عند دخولها حيز التنفيذ" وهذه التفصيلة بطبيعة الحال كانت

بمثابة مدخل لتعزيز الاستثمارات الأمريكية في العراق، وفتح أبوابًا جديدة للتجارة بين البلدين، وإيجاد فرصة لتنفيذ أنشطة اوسع تتعلق بالقطاع المصرفي وقضايا الاستيراد والتصدير ودعم إعادة بناء البنية التحتية العراقية التي تضررت بشكل كبير جراء الحرب من خلال "دعم عضوية العراق في منظمة التجارة العالمية" وإشراك العراق في برامج تدعمها "مؤسسة الاستثمار الخاص فيما وراء البحار". وتقديم الدعم الفني للعراق في مجالات مثل إدارة الموارد الطبيعية، وخاصة النفط والغاز، بما يضمن تعزيز قدرات العراق على إدارة موارده بشكل أكثر فعالية(اتفاقية الإطار الاستراتيجي ٢٠٠٨،٥).

علاوة على ذلك، الاتفاقية تشير إلى ضرورة تحسين بيئة الأعمال في العراق من خلال تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد والعمل على تطوير نظام اقتصادي مستدام يمكنه أن يساهم في توفير فرص عمل وتحسين مستوى المعيشة للشعب العراقي. وعطفاً على كل ما تقدم، كان التركيز الأوسع فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي من الاتفاقية على تعضيد ووضع قاعدة واسعة لتشجيع نمو القطاع الخاص بما يسهم في" خلق بيئة ايجابية للاستثمار بغية تحديث القطاع الصناعي الخاص في العراق لتحفيز النمو وتوسيع القطاع الصناعي" و" تشجيع التواصل مع القطاع الصناعي الأمريكي" و " اقامة حوار نشط حول قضايا الزراعة ... من أجل تنمية إنتاجه الزراعي المحلي وسياساته التجارية" و" الوصول إلى البرامج التي تؤدي لزيادة انتاجية كل من المزارع والمؤسسات والتسويق" وتشجيع زيادة الصادرات العراقية الزراعية بالتعاون مع وزارة الزراعة الأمريكية ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية في مجال الزراعة والمشاركة في صياغة السياسات الخاصة بها، وهذا يعني تقديم تحفيزات للشركات الأمريكية للاستثمار في العراق من خلال تحسين بيئة الأعمال وتقليل المخاطر الاستثمارية في القطاعات المستهدفة حيث تطلب الاتفاقية من العراق والولايات المتحدة العمل معًا لوضع إطار قانوني يحمي الاستثمارات المتبادلة(اتفاقية الإطار الاستراتيجي ٢٠٠٨،٦).

وفي سياق أخر يمكن وضعه في هذا الجانب تؤكد الاتفاقية على توسيع التعاون في مجال الطاقة من خلال دعم عملية استخراج النفط والغاز، وكذلك في تطوير مشاريع الطاقة المتجددة، مما يمكن أن يسهم في تحسين البنية التحتية للطاقة في العراق من خلال " تأهيل المنشآت والمؤسسات الحيوية، وتعزيز القدرات العراقية وتأهيلها" فيما يتعلق بهذا السياق(اتفاقية الإطار الاستراتيجي ٢٠٠٨،٥).

يبقى أن نشير إلى أن هنالك بعض البنود يمكن وضعها في هذا النطاق حتى وأن بدت لا علاقة لها بالمجال الاقتصادي ولكنها في نهاية المطاف تنطوي على بعد اقتصادي منها : تحسين العلاقات الثقافية والاجتماعية من خلال برامج تبادل ثقافي وتعليمي و توسيع برامج التبادل الثقافي والتعليمي بين البلدين، مثل المنح الدراسية وزيارات الطلاب والأساتذة، في اشارة إلى أن ذلك يمكنه أن يعزز التفاهم المتبادل ويبني جسورًا قوية بين الجيل القادم من القادة في كلا البلدين بحسب الاتفاقية مثل: برنامج فولبرايت وبرنامج الزائر الدولي للشخصيات القيادية(IVLP) فضلاً عن البرنامج الدولي لإقامة الصلات والتبادل والمعروف اختصاراً(GCE) ودعم الأنشطة الثقافية المشتركة، مثل المعارض الفنية، والمهرجانات الثقافية، وبرامج التوأمة بين المدن، مما يسهم في تعزيز التواصل بين الشعبين، وتعزيز التعاون في مشاريع البنية التحتية الكبرى بمشاركة الشركات الأمريكية، مثل بناء الطرق، والجسور، والمطارات، وتحسين قطاع النقل العام، ودعم التحول الرقمي في العراق من خلال تطوير بنيته التحتية الرقمية " من أجل تحسين الوصول إلى المعلومات وتشجيع تنمية أحدث صناعة لوسائل الاتصالات في العراق... من خلال تحرير أسواق تكنلوجيا المعلومات وخدمات الاتصالات ودعم هيئة تنظيمية مستقلة.

المطلب الثالث: الجانب الأمني والعسكري

ومن بين المبادئ الواردة في هذا الاتفاق هي التعاون في المجال الدفاعي والأمني، وقد جاء في ستة أسطر فقط، نص القسم الثالث على ما يلي: "يواصل الطرفان العمل على تنمية علاقات التعاون الوثيق بينهما، في ما يتعلق بالترتيبات الدفاعية والأمنية، من دون الإجحاف بسيادة العراق على أرضه ومياهه وأجوائه ، ويتم هذا التعاون في مجالَي الأمن والدفاع، وفقاً للاتفاق بين الولايات المتحدة وجمهورية العراق بشأن انسحاب قوات الولايات المتحدة من العراق، وتنظيم أنشطتها خلال وجودها المؤقت فيه" (اتفاقية الإطار الاستراتيجي ٢٠٠٨، ٣).

بعكس ما يتصوره عراقيون كثيرون، لا تتضمن الاتفاقية التزاماً أميركياً بالدفاع عن العراق ضد اي تهديد امني داخلي او غزو خارجي، بل أقصى ما تشير اليه بهذا الصدد هو تطوير تعاون وثيق بخصوص ترتيبات أمنية ودفاعية من دون التجاوز على السيادة العراقية في إطار تحسين قدرة جمهورية العراق على صد التهديدات ضد سيادتها وأمنها ووحدة أراضيها(عباس ٢٠٢١).

وكما اسلفنا تعد هذه الاتفاقية مكملة للاتفاق المبرم بين جمهورية العراق و الولايات المتحدة الأمريكية بشأن انسحاب القوات الأمريكية من العراق ، علماً ان الفقرة (١) من المادة (الرابعة و العشرون) من اتفاقية انسحاب القوات الامريكية نصت: "على جميع قوات الولايات المتحدة

الأنسحاب من جميع الأراضي و المياه و الأجواء العراقية في موعد لا يتعدى ٣١ كانون الأول / ٢٠١١"، كما نصت الفقرة (٢) من نفس المادة: "على جميع قوات الولايات المتحدة المقاتلة الأنسحاب من المدن و القرى و القطعات العراقية في موعد لا يتعدى تاريخ تولي قوات الأمن العراقية كامل المسؤولية عن الأمن في أية محافظة عراقية ، على أن يكتمل انسحاب قوات الولايات المتحدة من الأماكن المذكورة أعلاه في موعد لا يتعدى ٣٠ حزيران ٢٠٠٩"، يذكر أن الفقرة (٣) من القسم الأول من اتفاقية الأطار الأستراتيجي الوارد تحت عنوان (مباديء التعاون) نصت على: "أن الوجود المؤقت لقوات الولايات المتحدة في العراق هو بطلب من حكومة العراق ذات السيادة و بالاحترام الكامل لسيادة العراق" كما نصت الفقرة (٤) من نفس القسم على:"على الولايات المتحدة أن لا تستخدم أراضي و مياه و أجواء العراق منطلقاً أو ممراً لشن هجمات على بلدان أخرى و أن لا تطلب أو تسعى لأن يكون لها قواعد دائمية أو وجود عسكري في العراق" (ضياء الدين ٢٠١٩).

هذه ابرز الآليات التنفيذية التي تضمنتها الاتفاقية، والتي سعى العراق من خلال حكوماته المتعاقبة إلى الاستفادة منها عبر تفعيل غالبية ما تضمنته، اخرها المحاولة التي قام رئيس مجلس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني خلال زيارته الى الولايات المتحدة في ١٥نيسان ٢٠٢٤ حيث سعى الى تفعيل اتفاقية الإطار الاستراتيجي في اتجاهاتها الشاملة بما فيها التعاون فى مجالات الطاقة والسياحة والثقافة والزراعة والاستثمار، إذ أن اتفاقية الإطار الاستراتيجي تتضمن فعلياً هذه الاتفاقيات، لكنها غير مفعلة حيث تراجعت أهميتها لصالح الاتفاقيات الأمنية والعسكرية والتنسيق والتفاهمات فى المجالات الاستخباراتية، ومن ثم فإن مضموناً أشمل لعلاقات سياسية ثنائية يتضمن هذه المجالات من شأنه إخراج نمط العلاقات الثنائية بين البلدين عن سياقه الأمنى العسكرى المحض لنمط أكثر شمولاً لعلاقات سياسية متعددة الاتجاهات (محمد احمد ٢٠٢١).

المبحث الثالث

معوقات اتفاقية الاطار الاستراتيجي

ان تنفيذ اتفاقية الاطار الاستراتيجي متوقف على جملة الظروف الداخلية والخارجية سيتم تناول ذلك في مطلبين وهما:

المطلب الاول: المعوقات الداخلية

يؤكد سياسيون عراقيون، أن اتفاقية الإطار الاستراتيجي لم تكن أكثر من غطاء لقرار الانسحاب الأميركي من العراق، في وقت كانت الفوضى والانفلات الأمني يعمان البلاد، وأن العلاقات بين

بغداد وواشنطن ظلت رهن تغيير الحكومات في العراق والرئاسات الأميركية الثلاث الأخيرة (جورج بوش الابن، باراك أوباما، دونالد ترامب)، بينما يرى آخرون عكس ذلك تماماً، وأنها كُتبت بنفَس أميركي ولم تكن في صالح العراق، اعتبرته العديد من القوى السياسية العراقية على اختلاف انتماءاتها المذهبية/السياسية انتهاكاً واضحاً لسيادة الدولة العراقية، ومخالفة واضحة لنمط التفويض الذى منحته بغداد للتحالف الدولى بزعامة الولايات المتحدة عام ٢٠١٤، والذى كان مقتصراً على محاربة تنظيم الدولة "داعش" فقط، ودفعت بمقتضى ذلك فى اتجاه إنهاء كافة مهام التحالف الدولى بما فيها المهام الاستشارية والاستخباراتية والتدريب ، وقال مسؤول عراقي رفيع المستوى في وزارة الخارجية ببغداد، إن "السنوات الماضية أثبتت أن الاتفاقية الأمنية مجرد عنوان، إذ كانت التوافقات والمزاج الأميركي وتبدل الإدارات الأميركية الحاكم في العلاقة بين العراق والولايات المتحدة" (شبكة انفوبلس ٢٠٢٤).

لم تلقي الاتفاقية القبول التام من توقيعها الى الان، ووجهت إليها الانتقادات من قبل القوى السياسية المعارضة للاتفاق مع الولايات المتحدة الأميركية والتي ترى فيها وثيقة توقع العراق تحت الاحتلال، لكن بصورة مختلفة، وقامت بعض الكتل السياسية ونواب تحت قبة البرلمان في أكثر من موقف بمطالبات بإلغاء الاتفاقية أو إجراء التعديل عليها كونها لم تعد تناسب الوضع الراهن والمستقبلي للعراق، لكن لم يتم الاخذ بهذه المطالبات بجدية، لان مثل هذا القرار يحتاج الى توافق سياسي بين القيادات السياسية للعراق وقرار رسمي صادر من البرلمان العراقي بقانون ومع بداية عام ٢٠٢٠، أصدر مجلس النواب العراقي قراراً في يناير/٢٠٢٠ ينص على إلزام الحكومة العراقية بإلغاء طلب المساعدة المقدم منها إلى التحالف الدولي لمحاربة تنظيم داعش، والعمل على إنهاء تواجد أي قوات أجنبية في أرض العراق، هذا القرار وضع الاتفاق المعقود بين العراق والولايات المتحدة الأميركية تحت دائرة الخطر (عثمان لافا ٢٠٢٠).

ومن الجدير بالذكر، حذر عضو باللجنة القانونية في البرلمان العراقي من ان رفض اتفاقية خور عبدالله من قبل المحكمة الاتحادية العليا بالعراق سيؤثر بدوره على اتفاقيات دولية أخرى، ومنها اتفاقية الإطار الاستراتيجي المعقودة بين العراق والولايات المتحدة، فيما حذر خبير اقتصادي من ان المساس باتفاقية الإطار مع الولايات المتحدة من شأنه رفع قيمة الدولار الأميركي امام الدينار العراقي لأكثر من ضعف، وكان عضو اللجنة القانونية بمجلس النواب العراقي رائد المالكي، قد اوضح أن قرار المحكمة الاتحادية العليا بشأن عدم دستورية قانون التصديق على اتفاقية الملاحة في خور عبدالله مع الكويت، سيفتح الباب للطعن بعدد من الاتفاقيات التي وقعها العراق قبل عام

٢٠١٥ وقت صدور قانون تنظيم عقد المعاهدات (رقم ٣٥ لسنة ٢٠١٥) وفي مقدمتها اتفاقية الاطار الاستراتيجي مع الولايات المتحدة التي صوت عليها مجلس النواب سنة ٢٠٠٨ ولم تحصل على تصويت ثلثي اعضاء مجلس النواب استنادا لنص المادة (٦١/ رابعا) من الدستور التي اشترطها المبدأ الجديد الذي اقرته المحكمة فيما يتعلق باغلبية التصويت على الاتفاقيات قبل سنة ٢٠١٥ (قناة RT Arabic ٢٠٢٣).

المطلب الثاني: المعوقات الخارجية

بما ان الهدف من اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين البلدين هي إقامة علاقة تعاون شاملة لمختلف المجالات الأمنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ... الخ، إلا أن ان الاتفاقية واجهت تحديات عدة مما أعاقت من فعاليتها، لذا سوف نتطرق إلى اهم التحديات الخارجية التي تواجه تنفيذ اتفاقية الإطار الاستراتيجي بين العراق وواشنطن ومن أهمها:

أ- العوامل الإقليمية:

١- ايران: -

ترى إيران ان العراق تمثل تحدي لأمنها القومي، نظراً للترابط الاجتماعي وترابط الحدود، والعراق وفقاً للاستراتيجية الإيرانية، هو بوابة لتحقيق حلمها بإقامة العالم الإسلامي، فضلاً عن مخزونه النفطي الذي يضاف إلى مخزونها كما يمثل العراق عمق طبيعي وخط الدفاع امام القوى "العدوانية" التي تسعى لاحتوائها أو تغيير نظامها، كما تعد العراق ورقة سياسية للمساومات على الساحة الدولية، ولا سيما في ما يخص البرنامج النووي، الامر الذي جعل العراق محط انظار التنافس الدولي ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية التي عملت على اقامة قواعد عسكرية لتامين مصالحها نظراً للموقع الجيوسياسي للعراق وما تضمنه الطرح الصيني لمشروع طريق الحرير وما يمتلكه العراق من موارد ضخمة أهمها مخزون النفط، الامر الذي جعله وفق الاستراتيجية الامريكية المنطقة الأهم في العالم، اذ مثل تواجد القوات الأمريكية لاسيما في العراق من الضرورات الحتمية لواشنطن لإدارة مصالحها ومصالح شركائها "إسرائيل" وبعض دول الخليج في منطقة الشرق الأوسط، فضلا عن ان العراق يشكل ساحة للصراع بين ايران وامريكيا، لاسيما بعد قيام واشنطن في عام ٢٠٢٠م باستهداف نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس وقائد فيلق القدس اللواء قاسم سليماني في مطار بغداد الدولي، الامر الذي أدى الى اثارة غضب الكتل الحزبية والفصائل الرافضة للتواجد الأمريكي في العراق بشتى الطرق والعمل

على استهداف قواعدها الأمريكية على ارضه معلنة محاربة التواجد الأمريكي ومطالبتها بالانسحاب الكامل من الأراضي العراقية (محمد احمد ٢٠٢١).

٢. دول الخليج:-

ان كلاً من دول الخليج العربي والعراق لهما أهمية خاصة في المنطقة كون آمنهما واحد وان أي توتر امني أو سياسي في كل منهما يؤثر في المنطقة بشكل عام، ويشكل التوتر ما بين جمهورية إيران الإسلامية والولايات المتحدة الأمريكية حول ازمة الملف النووي الإيراني وغيره من القضايا الأخرى تهديداً لدول مجلس التعاون الخليجي، وهذا ما اكد عليه البرلمانيون في مؤتمر الدوحة "تحولات الناتو والأمن في الخليج " والذي تم عقده في قطر نيسان/ ٢٠٠٤م ،والذي أكدوا فيه أن استقرار الأوضاع في العراق هو شرط ضروري لخليج آمن، إذ أن سعي دول الخليج لإيجاد منظومة أمنية تجمعها مع جمهورية ايران الإسلامية لابد ان تحتاج إلى ضمانات دولية، وان حلف الناتو يمكن أن يقدم هذا الدعم الدولي، ويبقى التوصل إلى صيغة أمنية لدول الخليج هو أحد أهم القضايا التي تجذب اهتمام الدول كافة نظرا للأهمية الاستراتيجية التي تحظى بها المنطقة، كون إنتاجها يشكل ما يقارب (٨٤%) من الإنتاج العالمي للنفط، وتحتوي على ثلث الاحتياطي العالمي من الغاز، فضلا عن موقعها الاستراتيجي الذي يتوسط العالم، ونتيجة لتطور الأوضاع الأمنية في العراق والتي بدورها تهدد الاستقرار الإقليمي لاسيما بعد العام٢٠٠٣، استطاعت الولايات المتحدة الامريكية ان ترسخ تواجدها العسكري في منطقة الخليج العربي وسارعت بعض الحكومات العربية والخليجية للتعامل مع الولايات المتحدة الامريكية كطرف فاعل في إدارة شؤون المنطقة مما زاد من نفوذها وتأثيرها، وبنفس الوقت سعت واشنطن لضمان تدفق النفط الى الأسواق العالمية وبأسعار مناسب جدا (كريم ٢٠٠٩،٦٨). وعليه ان التواجد العسكري الأمريكي في العراق من وجهه النظر الامريكية له أهمية في الحفاظ على امن الخليج العربي والمنطقة ولديمومة تدفق النفط الى الاسواق العالمية والحفاظ على مصالحها في المنطقة.

٣. تركيا: -

يترسخ العراق في التفكير الاستراتيجي التركي استنادا الى عوامل عدة منها السياسية والاقتصادية والأمنية، فضلاً عن الارث التاريخي الذي تطالب به جمهورية تركيا في أراضي العراق، مثل محافظة الموصل وحقوق الأقليات التركمانية، وعليه يعد امن العراق عنصر مهم لها، لذا فان تنظيم العلاقة بين البلدين في بعض القضايا المعاصرة منها تحول "حزب العمال

الكردستاني" في العراق من منطقة الجبال إلى المدن مع توسيع هجماتها عليه، كذلك مشروع "طريق التنمية" الذي يضم كل من تركيا والعراق والإمارات العربية المتحدة اذ تقدر تكلفة المشروع بنحو ١٧ مليار دولار، والذي سيغير من مسار التجارة البحرية العالمية، إلا أن المشروع ترفضه واشنطن بسبب "الممر الهندي" البديل لمشروع "الحزام والطريق الصيني"، كما ترفضه إيران كونه يجعل من تركيا لاعب مهم في طريق التجارة البحرية العالمي، ان وجود هذه القضايا الإقليمية عرقلت تنفيذ اتفاقية الاطار الاستراتيجي بين العراق وواشنطن (الدباغ ٢٠٢٤).

ب- العوامل الدولية:

١. **محاربة الإرهاب:** بعد ان عقدت الولايات المتحدة الأمريكية مع العراق اتفاقية الإطار الاستراتيجي عام ٢٠٠٨، وهي اتفاقية أمنية وسياسية واقتصادية كان الهدف منها هو تأمين مصالحها السياسية والعسكرية والاقتصادية في العراق والمنطقة ، وعليه خرجت القوات العسكرية الامريكية من العراق في عام ٢٠١١م، إلا أن من بين اهداف الإدارة الامريكية في العراق هي ترسيخ التواجد الأمريكي لاسيما التواجد العسكري وهو ما تأكد بعد اجتياح تنظيم الدولة "داعش" الإرهابي، الأراضي العراقية في عام ٢٠١٤م وتدهور الوضع السياسي والأمني وسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية "داعش" الإرهابي في حزيران/٢٠١٤م على مناطق محدده من العراق، عادت القوات الامريكية للعراق تحت مظلة "التحالف الدولي" لمحاربة "داعش" عام ٢٠١٦م ، ، اذ تدخلت القوات الامريكية وإعادة قواتها ذات الصفة الاستشارية تحت تسميه (التحالف الدولي ضد الإرهاب)، وبعد ان أظهرت القوات العراقية الباسلة قدرتها القتالية في تحجيم تنظيم داعش عسكريا، وأثبتت قدرتها في استعادة السيطرة على أغلب المناطق التي كان يسيطر عليها التنظيم، بالتنسيق مع القوات الامريكية التي كان لها دور فاعل من خلال قوات التحالف الدولي، الا ان الهجمات التي يقوم بها التنظيم بين الحين والآخر تعطي حافز للقوات الامريكية بان هناك المزيد مما ستفعله في العراق وهو ما يبرر بقاءها (مركز الامارات للسياسات ٢٠٢٤).

٢. تطورات الحرب في غزه (طوفان الأقصى): اظهرت عملية طوفان الأقصى في غزه بتاريخ (٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣ م) ، الواقع المعقد الذي تعيشه منطقة الشرق الأوسط لاسيما في العراق، اذ أعلنت الفصائل العراقية المسلحةً والمنطوية تحت عنوان "المقاومة الإسلامية في العراق" رفضها لما يقوم به الكيان الصهيوني من تدمير وقصف شديد على ارض وشعب

فلسطين العربي، وهو ما أدى الى قيام الفصائل المسلحة بشن هجمات على قواعد أمريكية لاسيما "قاعدة عين الأسد" في العراق في ٢١ تشرين الثاني/٢٠٢٤، الامر الذي دفع إدارة الرئيس الامريكي بايدن للردّ والضغط على الحكومة العراقية بتوفير الحماية للقوات والقواعد العسكرية الامريكية (الياس ٢٠٢٤). اذ فرضت هذه التطورات على الإدارة الامريكية بضرورة تعزيز قواتها العسكرية على الرغم من مواجهتها للخطر والمطالبات في إخراج القوّات الأمريكية من العراق .

٣. روسيا الاتحادية: تسعى روسيا الاتحادية لاستعادة نفوذها في الشرق الأوسط بتقويض قوة ونفوذ الولايات المتحدة الأمريكية وان تكون هي المرشح البديل في المنطقة، لذا كرست جهودها السياسية والدبلوماسية في المنطقة عام ٢٠٠٥م ، وتدخلت عسكريا في سوريا عام ٢٠١٥، كما ركز على المصالح الاقتصادية والارتباطات الجيوسياسية لتقوية اقتصادها من خلال التجارة والاستثمار، والحفاظ على الاستقرار الإقليمي للمنطقة من خلال الحفاظ على بقاء انظمتها الحاكمة ومنعها من الانهيار، ومحاربة الارهاب، لذا عملت على إعادة إحياء الشراكات الاستراتيجية للاتحاد السوفييتي السابق ومنها شراكتها مع العراق لتنافس الغرب بصوره غير مباشرة في المناطق الجيوبوليتيكية العالمية من خلال تعزيز نفوذها في المنطقة، وبدأت بطرق متعددة منها التغلغل الاقتصادي ومكافحة الإرهاب اذ بلغت استثمارات روسيا في قطاع النفط لاسيما في حقلي بدرة النفطي، وغرب القرنة، ومشاريع أنابيب النفط في إقليم كردستان العراق) حوالي ١٣ مليار دولار، كما أنشأت مركز للتنسيق المشترك مع العراق لمكافحة التنظيمات الإرهابية في كل من سوريا والعراق ،وبالتالي فإن التواجد الروسي في ارض العراق يبدأ بقوات المراقبة وينتهي بالوجود العسكري الفعلي (الدباغ ٢٠٢٤).وهو ما يعزز بقاء القوات العسكرية الامريكية في العراق حفاظا على مصالحها وحماية لنفوذها ولمنع القوى المنافسة من تحقيق أهدافها في المنطقة .

٤. الصين: عملت الصين على اتباع سياسة براغماتية من خلال بناء الشراكات الاستراتيجية مع منطقة الشرق الأوسط لتحقيق مصالحها لاسيما في توفير موارد الطاقة، وجعل المنطقة سوق لمنتجاتها وبما ان العراق بلد يحتوي على موارد الطاقة التي تحتاجها الصين ويمتلك موقع جيواستراتيجي يطل على الخليج العربي ومضيق هرمز مما جعله يمتلك أهمية في الفكر الاستراتيجي الصيني في مشروع الحزام والطريق، لذا تم توقيع اتفاقيه برنامج "النفط مقابل إعادة الإعمار" بين البلدين في تشرين الأول ٢٠١٩م وبموجبها تعهدت الشركات الصينية

بإعادة بناء البنى التحتية مقابل تلقيها ١٠٠ ألف برميل نفط يوميًّا، ولتعزيز قوتها الناعمة قدمت للعراق حوالي (١٠)مليارات دولار لتمويل محطات النفط والطاقة في عام ٢٠٢١م ، في سياق التنافس مع الولايات المتحدة الامريكية (احمد ٢٠٢٣،٤٦٤). شكل هذا التنافس الدولي بين الصين وامريكا وروسيا في المنطقة دافع لعدم انسحاب القوات الامريكية من العراق وإتاحة الفرصة للدول المتنافسة من بسط نفوذها وفرض هيمنتها على المنطقة.

الخاتمة:

اتفاقية الاطار الاستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون بين العراق والولايات المتحدة اتفاقية التي تم التوقيع عليها في عام ٢٠٠٨ ومصادقة مجلس النواب عليها في نفس العام من الاتفاقيات التي جعلت الوسط السياسي والشعبي يوجه لها العديد من الاعتراضات على الرغم من كونها شاملة تخص الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والامنية والعسكرية، و إن بدت أقل وضوحاً وتفصيلاً، الا انها وعلى الرغم من اهميتها، صعبة التنفيذ للأسباب الداخلية المتضمنة المعارضة الشديدة من قبل بعض القوى السياسية حول هذه الاتفاقية المتشككة بمصداقية الطرف الاخر، وصعف موجبات الحكم الرشيد والازمات الاقتصادية والاجتماعية ..الخ والاسباب الخارجية والتي ابرزها شعور الخوف والشك من دول الجوار الجغرافي حول ما يمكن ان يقوم به العراق بعد أن يستعيد قدراته ودور الولايات المتحدة في المنطقة والدول المتنافسة مع الولايات المتحدة، حينها تصبح الاتفاقيات الثنائية بين دول غير متناسبة في القدرات ويحيط بطرفها الأضعف وضع داخلي وخارجي متشابك ومتزعزع، أقل قابلية على أن تكون مفيدة للطرف الأضعف. كما قررت فرضية الدراسة هذه.

المصادر باللغة العربية:

١. اتفاقية الاطار الاستراتيجي لعلاقة صداقة وتعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية العراق . ٢٠٠٨.
٢. احمد محمد ، فيان. ٢٠٢٣." انعكاسات التنافس الجيواقتصادي الصيني الأمريكي في العراق". *مجلة التربية الأساسية*. العدد (١٧). المجلد (١٠). كلية التربية الأساسية. واسط.
٣. اسماعيل ، عبد الكريم. ٢٠٠٩. الابعاد الاستراتيجية لتدخل الولايات المتحدة الامريكية في العراق ١٩٩٠-٢٠٠٨ . رسالة ماجستير غير منشورة . كلية العلوم السياسية والاعلام . جامعة الجزائر .
٤. جمال ، محمد عاكف. ٢٠٢١. الحوار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة . متاح على الرابط : http://www.albayan.ae/opinions/artieles
٥. الخترش واخرون ، فتوح . ١٩٩٢. الغزو العراقي للكويت : المقدمات ، الوقائع ، ردود الفعل والتداعيات . ط٢. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون .
٦. الدباغ، يونس.٢٠٢٤." صناعة الدولة الهشة.. العراق واللاعبون الدوليون". الجزيرة نت. ١٩نيسان. متاح على الرابط: https://www.aljazeera.net

٧. السفارة الأمريكية في العراق .٢٠٠٨. علاقتنا. متاح على الرابط: https://iq.usembassy.gov/ar/our-relationship
٨. سفارة جمهورية العراق في واشنطن. ٢٠٠٩. العلاقات العراقية-الامريكية. متاح على الرابط: https://www.iraqiembassy.us/ar/page/llqt-lrqy-lmryky
٩. شبكة انفوبلس . ٢٠٢٤ . اتفاقية الاطار الاستراتيجي وجدلية الاقرار والتطبيق. تختلف عن SOFA وكانت مجرد عنوان.. ما حجة التواجد الأميركي إذاً؟.(٦ كانون الثاني). متاح على الرابط : https://www.infoplusnetwork.com/news/politics
١٠. الشمري ، احسان . ٢٠٢٢ . بغداد وواشنطن المسار المعقد في حكومة السوداني . ترينذز للبحوث والاستشارات . (٢٩ تشرين الثاني)متاح على الرابط:https://trendsresearch.org/ar/insight
١١. شوارزكوف ، نورمان . ١٩٩٩. مذكرات نورمان شوارزكوف : الامر لا يحتاج الى بطل . ط٣ . ترجمة: نور الدين صدوق غلاب الجابري . القاهرة.
١٢. ضياء الدين ، زهير . ٢٠١٩ . قراءة في اتفاقية الأطار الأستراتيجي بين العراق و الولايات المتحدة الأمريكية(٢٦ شباط). متاح على الرابط: https://kitabat.com
١٣. عباس ،عقيل .٢٠٢١. اتفاقية الإطار الاستراتيجي مع أميركا وضياع الفرص العراقية.(٢٢ يوليو) . متاح على الرابط: https://www.skynewsarabia.com/blog/1452842
١٤. عثمان لافا. ٢٠٢٠. اتفاقية الإطار الإستراتيجي: حديث في الإطار القانوني. (٢٨ تموز). متاح على الرابط: https://www.rudawarabia.net/arabic/opinion/280720202
١٥. قناة RT Arabic . ٢٠٢٣ . اتفاقية استراتيجية بين بغداد وواشنطن على المحك بسبب قرار قضائي عراقي . (٨ ايلول) . متاح على الرابط :https://arabic.rt.com/world/1493475
١٦. كاظم، كريم محمد. ٢٠٠٩ ." دول الخليج العربي والاستقرار الأمني في العراق" . مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية - جامعة بغداد ، العدد(٤٢). (تشرين الأول) .
١٧. محمد احمد، صافيناز .٢٠٢١. "الحوار الاستراتيجي بين العراق والولايات المتحدة: معضلات الانسحاب والشراكة"، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. القاهرة :٤آب ، متاح على الرابط: https://acpss.ahram.org.eg
١٨. مركز الامارات للسياسات.٢٠٢٤. "الوجود الأمريكي في العراق ما بعد "داعش": طبيعته واهدافه ومستقبلة" .(٢١آذار). متاح على الرابط : https://epc.ae/ar/publication/252
١٩. معجم الحرب على العراق: يوميات – وثائق – تقارير ١٩٩٠-٢٠٠٥. ٢٠٠٧. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .
٢٠. الياس ، فراس. ٢٠٢٤. "ثمن الالتزام".. العراق قبل وبعد زيارة واشنطن" . (٢ أيار) . متاح على الرابط : https://jummar.media/5298

المصادر باللغة الانكليزية:

1. Abbas, Aqeel. 2021. The Strategic Framework Agreement with America and the Loss of Iraqi Opportunities. (July 22). Available at: https://www.skynewsarabia.com/blog/1452842
2. Ahmed Mohammed, Vian. 2023. "Repercussions of the Sino-American Geoeconomic Competition in Iraq". Journal of Basic Education. Issue (17). Volume (10). College of Basic Education. Wasit.
3. Al-Dabbagh, Younis. 2024. "The Making of a Fragile State.. Iraq and International Players". Al-Jazeera Net. April 19. Available at: https://www.aljazeera.net
4. Al-Khatrash and others, Fattouh. 1992. The Iraqi Invasion of Kuwait: Introductions, Facts, Reactions and Repercussions. 2nd ed. Kuwait: National Council for Culture and Arts.

5. Al-Shammari, Ihsan. 2022. Baghdad and Washington: The Complicated Path of Al-Sudani's Government. Trends Research and Advisory. (November 29)Available at: https://trendsresearch.org/ar/insight
6. Desch , Michael.2007.Bush and the generals, foreign policy. volume 85.no 4.
7. Diaa El-Din, Zuhair. 2019. Reading the Strategic Framework Agreement between Iraq and the United States of America.(February 26).Available at: https://kitabat.com
8. Dictionary of the War on Iraq: Diaries - Documents - Reports 1990-2005. 2007. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
9. Elias, Firas. 2024. "The Price of Commitment"... Iraq Before and After the Washington Visit". (May 2). Available at: https://jummar.media/5298
10. Emirates Policy Center. 2024. "The American Presence in Iraq after ISIS: Its Nature, Objectives and Future" (March 21). Available at: https://epc.ae/ar/publication/252
11. Infoplus Network. 2024. The Strategic Framework Agreement and the Controversy of Approval and Implementation. It is Different from SOFA and Was Just a Title.. What Is the Pretext for the American Presence Then? (January 6). Available at: https://www.infoplusnetwork.com/news/politics
12. Ismail, Abdul Karim. 2009. The Strategic Dimensions of the United States of America's Intervention in Iraq 1990-2008. Unpublished Master's Thesis. Faculty of Political Science and Media. University of Algiers.
13. Jamal, Muhammad Akif. 2021. The Strategic Dialogue between Iraq and the United States. Available at: http://www.albayan.ae/opinions/artieles
14. Kazem, Karim Muhammad. 2009. "The Arab Gulf States and Security Stability in Iraq". Journal of International Studies, Center for Strategic and International Studies - University of Baghdad, Issue (42). (October).
15. Muhammad Ahmad, Safinaz. 2021. "The Strategic Dialogue between Iraq and the United States: Dilemmas of Withdrawal and Partnership", Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies. Cairo. (August 4) .Available at: https://acpss.ahram.org.eg
16. Othman Lava. 2020. The Strategic Framework Agreement: A Discussion of the Legal Framework. (July 28). Available at: https://www.rudawarabia.net/arabic/opinion/280720202
17. RT Arabic Channel. 2023. A strategic agreement between Baghdad and Washington is at stake due to an Iraqi judicial decision. (September 8). Available at: https://arabic.rt.com/world/1493475
18. Schwarzkopf, Norman. 1999. Norman Schwarzkopf's Memoirs: It Doesn't Need a Hero. 3rd ed. Translated by: Nour El-Din Saduq Ghallab Al-Jabri. Cairo.
19. Strategic Framework Agreement for a Relationship of Friendship and Cooperation between the United States of America and the Republic of Iraq. 2008.
20. The Embassy of the Republic of Iraq in Washington. 2009. Iraqi-American Relations. Available at: https://www.iraqiembassy.us/ar/page/llqt-lrqy-lmryky
21. The US Embassy in Iraq. 2008. Our Relationship. Available at: https://iq.usembassy.gov/ar/our-relationship
22. Twinam joseph wright, 1997.the united states and the gulf.